تطورات المشهد اليمني

إعداد/ مركز اليمن والخليج للدراسات

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES
يوليو ٢٠٢٥

www.ygcs.center
info@ygcs.center
00967718444070
00967773222566
اليمن – عدن

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

المحتويات

أولاً- التطورات السياسية

١- تحركات نسبية في بعض الملفات العالقة.
٢- استمرار تضخيم الحوثيين لقدراتهم.
٣- تصعيد حوثي مستمر ضد إسرائيل.
٤- التضامن مع إيران في مواجهة الهجمات الإسرائيلية.
٥- حشد معسكر الشرعية ضد الحوثيين.
٦- استمرار الانتهاكات الحقوقية لميليشيا الحوثي.

ثانياً- التطورات الأمنية

١- استمرار العمليات الحوثية ضد إسرائيل.
٢- عملية إسرائيلية كبيرة ضد الحوثيين.
٣- تصعيد داخلي متعدد المستويات.
٤- ضبط وتفكيك معسكر الشرعية لخلايا إرهابية.

ثالثاً- التطورات الاقتصادية

١- استمرار معاناة السكان في مناطق سيطرة الحوثي.
٢- تصعيد اقتصادي من الحوثيين.
٣- تنامي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في بعض مناطق اليمن.
٤- تأثر اليمن بتداعيات الحرب الإسرائيلية الإيرانية.
٥- تحركات اقتصادية جديدة لمعسكر الشرعية.

رابعاً- التطورات الخارجية

١- استمرار الضغط الأمريكي على الحوثيين.
٢- تحول اليمن إلى بيئة غير مواتية لعمل المنظمات الدولية.
٣- استمرار الجدل بخصوص علاقات الصين بالحوثيين.
٤- زخم كبير لقضية الهجرة غير الشرعية تجاه اليمن.

تقرير اليمن

يحاول مركز اليمن والخليج للدراسات من خلال إصداره النوعي الشهري "تطورات المشهد اليمني"، تناول أبرز التطورات الخاصة بالملف اليمني على مدار الشهر، سواءً على المستوى السياسي أو على المستوى الأمني أو على المستوى الاقتصادي وكذا التفاعلات الخارجية، كجزء من الدور البحثي للمركز والذي يستهدف بشكل رئيسي طرح مقاربات أكثر عمقاً للتعامل مع الملف اليمني، وبما يضمن من جانب توفير مادة علمية لكافة المعنيين من صناع قرار وباحثين وصحفيين بالملف اليمني، بحيث يُمكن الاستفادة بها في متابعة هذا الملف، أو عملية صنع وترشيد السياسات، ومن جانب آخر مواكبة التطورات في اليمن أولاً بأول، جنباً إلى جنب مع ما يُنتجه المركز من إصدارات بحثية أخرى، ويُركز التقرير الشهري لمركز اليمن والخليج للدراسات في تعاطيه مع تطورات المشهد اليمني على مدار الشهر على مقاربة "الرصد والتحليل المنهجي"، بمعنى الوقوف على أبرز التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والخارجية التي شهدها الملف اليمني على مدار الشهر، والتعامل معها بشكل تحليلي سواءً في ثنايا التقرير أو من خلال المخرجات البحثية الأخرى للمركز من تحليلات وتقارير وتقديرات للموقف.

ملخص تنفيذي

كان اليمن في شهر يونيو 2025 على موعد مع جملة من التطورات المتنوعة ومتعددة الأبعاد، التي عبرت بشكل واضح عن مسارات الأزمة اليمنية في الحقبة الراهنة، فعلى المستوى السياسي كان هناك زخم كبير في الساحة اليمنية، خصوصاً مع مباشرة رئيس الوزراء اليمني الجديد، سالم بن بن بريك، مهامه رسمياً من العاصمة المؤقتة عدن، بعد عودته من الرياض، فضلاً عن حالة الحراك النسبي التي شهدتها بعض الملفات في اليمن، فضلاً عن استمرار حالة الاستقطاب السياسي بين معسكر الشرعية والحوثيين، وعلى المستوى الأمني، كان هناك تحركات تصعيدية كبيرة، خصوصاً فيما يتعلق بالتصعيد الحوثي الإسرائيلي، وانتقال إسرائيل إلى الاعتماد على سلاح البحرية في هجماتها ضد المليشيا، فضلاً عن مؤشرات على اختراق استخباراتي بسيط للتنظيم، وعلى المستوى الاقتصادي استمرت الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في اليمن في الذهاب نحو العديد من المؤشرات السلبية الإضافية، في ضوء عدم وجود حلول أو انفراجات حتى للأزمات السياسية الممتدة منذ سنوات، فضلاً عن تأثر اليمن بحالة الاضطراب الإقليمي، وعلى المستوى الخارجي شهدت اليمن تفاعلات العديد من المؤشرات المهمة، خصوصاً ما يتعلق برهان "واشنطن" على مقاربة "الضغوط القصوى" ضد الحوثيين في اليمن، فضلاً عن الجدل بخصوص علاقات الصين بالحوثيين، بالإضافة إلى تنامي الأزمات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية إلى اليمن.

يمكن إجمالاً أبرز الاتجاهات الرئيسية التي حملها المشهد السياسي اليمني في يونيو ٢٠٢٥، وذلك على النحو التالي:

1 تحركات نسبية في بعض الملفات العالقة

في مطلع يونيو ٢٠٢٥، وللمرة الأولى منذ سنوات، بدأ عبور المركبات طريق الضالع، الذي يربط صنعاء بمدينة عدن جنوبي اليمن، في إطار توافق بين طرفي النزاع على فتح الممرات، وجاءت عملية التوافق هذه بين الحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي الشريك الرئيسي للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، لفتح ممرات حيوية مغلقة منذ نحو ١٠ سنوات.

وقد ارتبطت أهمية هذه الخطوة بمجموعة من العوامل والاعتبارات الرئيسية، خصوصاً وأن فتح طريق الضالع الحيوي، خطوة مهمة لتخفيف معاناة المدنيين، حيث يساهم فتح الطريق في تسهيل عملية التنقل للسفر عبر مطار عدن بشكل كبير، بعد توقف مطار صنعاء وخروجه عن الخدمة، وكذلك تسهيل حركة النقل التجاري للبضائع، في حال كان هناك أي توجه أو حدث طارئ يدفع باتجاه تحويل الحركة الملاحية والشحن التجاري من ميناء الحديدة إلى ميناء عدن.

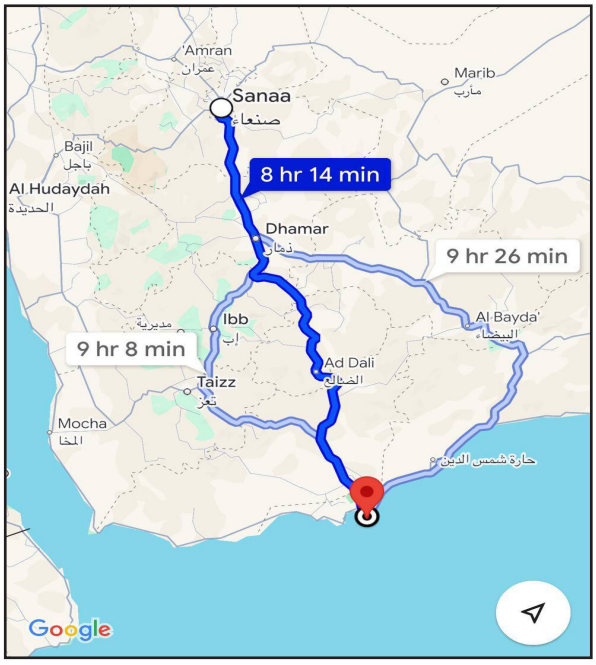

وفي سياق بعض الملفات التي شهدت حراكاً نسبياً، وفي ٨ يونيو ٢٠٢٥، دعا القيادي الحوثي المسؤول عن ملف الأسرى عبد القادر المرتضى، لمناسبة عيد الأضحى، الحكومة الشرعية، إلى «إجراء عملية تبادل كاملة تشمل جميع الأسرى من كل الأطراف يمنية وغير يمنية، ومن دون استثناء»، وبحسب مزاعم القيادي الحوثي، فإن جماعته مستعدة لصفقة شاملة «في أقرب وقت ممكن»، ورغم هذه التصريحات الحوثية، إلا أن هناك مجموعة من الاعتبارات التي تمثل تحديات رئيسية أمام حلحلة هذا الملف، وأولها أن سلوك الجماعة خلال جولات التفاوض السابقة، يشير إلى عودة الجماعة للمناورة بهذا الملف لأغراض سياسية، وثانيها أن هناك افتراض يذهب إلى عدم جدية الحوثيين على اعتبار أن هذه التغيرات في الموقف تأتي كمناورة تكتيكية على وقع الضغوط التي تواجهها الجماعة، وثالثها أن الحكومة اليمنية الشرعية كانت قد اشترطت من قبل ضرورة حسم ملف المختفيين قسراً قبيل حسم ملف الأسرى.

2 استمرار تضخيم الحوثيين لقدراتهم

شهد شهر يونيو ٢٠٢٥, استمراراً لميليشيا الحوثي في الترويج لسرديات هدفها الرئيسي هو تضخيم الذات, ما تجسد في تصريحات زعيم مجلس الحكم في ميليشيا الحوثي مهدي المشاط, في مطلع يونيو ٢٠٢٥, أن قوات جماعته ستتمكن من التعامل مع الطائرات الإسرائيلية المعادية دون أي ضرر في الملاحة الجوية والبحرية, وفي معرض طمأنته أتباع الجماعة, تحدث القيادي الحوثي عن «أخبار سارة ستأتي قريباً عن طائرات إسرائيل المستخدمة في شن الضربات».

وتحمل هذه التصريحات والسردية الحوثية مجموعة من الرسائل والدلالات الأساسية, وأولها أن التنظيم وفي خضم الضربات التي تلقاها مؤخراً يسعى إلى بعث رسائل بقدرته على التكيف مع هذه الضربات, وعدم تأثره بها, بما يضمن الحفاظ على معنويات قواعده, وثانيها أن التنظيم يستند إلى مبدأ أساسي يسعى إلى تصديره دائماً وهو أن تحركاته وما يصفه بـ «النضال» ليس محلياً فقط, ارتباطاً بالشعار الحوثي الدائم «الله أكبر, الموت لأمريكا, الموت لإسرائيل, اللعنة على اليهود, النصرة للإسلام».

وفي سياق متصل ولكن بشكل أكثر واقعية, أفادت تقارير في ٧ يونيو ٢٠٢٥, بأن ميليشيا الحوثي أرغمت عشرات السجناء في محافظة حجة على المشاركة في مسيرات وعروض ميدانية عسكرية, ضمن اختتام ما تسمى الأنشطة الصيفية للعام الجاري, واستعداداً لإدراجهم ضمن ما تسمى «كتائب الغارمين», وأفادت مصادر مطلعة في حجة (شمال غربي اليمن) بأن الجماعة أخضعت على مدى ٣٠ يوماً نحو ١٢٠ معتقلاً في سجون إدارة «البحث الجنائي» بمركز المحافظة وبمديريات أخرى لتلقي دروس تعبوية والمشاركة في تدريبات عسكرية مُكثفة, وهو تطور عبر عن سعي الحوثي لتعزيز القدرات البشرية الخاصة به, فضلاً عن كونه تحرك يأتي تحسباً لأي تصعيد محلي محتمل.

3 تحركات نسبية في بعض الملفات العالقة

إلى جانب التصريحات السابق الإشارة إليها الخاصة بالتعامل الحوثي مع الهجمات الإسرائيلية، وفي ١١ يونيو ٢٠٢٥، دعت جماعة الحوثي جميع الشركات الأجنبية المستثمرة في إسرائيل وتعمل في اليمن، إلى أخذ تحذيرها على محمل الجد، وعليها المغادرة سريعاً، فالبيئة غير آمنة، حسب بيان للحوثيين صدر قبل أيام. وحذرت الجماعة على لسان رئيس مجلسها السياسي الأعلى، مهدي المشاط، من الاستمرار بالعمل في دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث ستكون معرضة لمخاطر كبيرة في حال عدم الاهتمام بتحذيرها، مؤكدةً أن هذه الشركات عليها أن تتحمل تبعات إصرارها وتحمّل مسؤولية أي خسائر قد تلحق بها.

وتعبر هذه التصريحات والمواقف الحوثية، عن استمرار التنظيم اليمني في العمل ضمن ما يُوصف بـ «وحدة الساحات»، والسعي لتوظيف هذا الانخراط في التصعيد ضد إسرائيل بشكل براجماتي، بما يضمن تعزيز الشعبية الداخلية والعربية، ارتباطاً بمركزية القضية الفلسطينية وحالة الغضب تجاه إسرائيل، فضلاً عن السعي لتعزيز الموقع التفاوضي في المعادلة اليمنية توظيفاً لهذا التصعيد.

4 التضامن مع إيران في مواجهة الهجمات الإسرائيلية

خرج زعيم الحوثيين في الساعات الأخيرة من يوم ١٤ يونيو، بموقف داعم لإيران في مواجهة الهجمات الإسرائيلية، حيث أعلن زعيم الحوثيين في اليمن عبد الملك الحوثي أن جماعته تؤيد الرد الإيراني «وهي شريكة مع إيران في الموقف بكل ما تستطيع»، معتبراً أن «العدوان الإسرائيلي على الجمهورية الإسلامية يأتي في سياق استهداف غربي يرى فيها أنموذجا مستقلاً داعماً للقضية الفلسطينية»، ووصف الحوثي العدوان الإسرائيلي على إيران بأنه «مكشوف، بلطجي وقح، لا يراعي أي اعتبارات» وأنه «اعتداء ظالم وإجرامي استهدف قادة عسكريين إيرانيين وعلماء في المجال النووي وأبناء الشعب الإيراني» وفق تعبيره.

وفي سياق متصل وفي ٢١ يونيو ٢٠٢٥، هدد الحوثيون باستهداف السفن والبوارج الأميركية في البحر الأحمر في حال شنّت أميركا عدواناً مسانداً لإسرائيل على إيران. وقال بيان للمتحدث العسكري للحوثيين، يحيى سريع، السبت، إنه «في حال تورط الإدارة الأميركية في الهجوم على إيران مع العدو الإسرائيلي، فسيجري استهداف سفنها وبوارجها في البحر الأحمر»، وشدد البيان على «موقف اليمن المبدئي والثابت في رفض العدوان الصهيوني على إخواننا في غزة ولبنان وسورية وأي بلد عربي أو إسلامي يتعرض للعدوان الصهيوني».

وبشكل عام يمكن القول إن التعاطي الحوثي مع التصعيد الإسرائيلي الإيراني الأخير، غلب عليه مجموعة من السمات والملاحظات الرئيسية، وأولها أن التضامن مع إيران غلب عليه الجانب السياسي والإعلامي أكثر من كونه انخراطاً في عمليات ضد إسرائيل، وثانيها أن التضامن الحوثي مع إيران قد تأخر بعض الوقت، وهو أمر يُمكن إرجاعه لحالة الارتباك التي أصابت العديد من أذرع إيران في المنطقة عقب الاغتيالات التي جرت للعديد من القادة الإيرانيين، وثالثها أن غالب الظن أن إيران أرجأت ورقة تدخل الحوثيين بشكل كبير في التصعيد الأخير، وهو أمر يأتي في إطار المقاربة الإيرانية وهي المقاربة التي ركزت على ما يمكن تسميته بـ «الاقتصاد والتدرج في توظيف أوراق الضغط»، وهي الأوراق التي تشمل المجموعات المسلحة المنتشرة في المنطقة وخصوصاً الحوثيين، بمعنى أن إيران تُرجئ استخدام هذه الأوراق لمراحل لاحقة.

5 حشد معسكر الشرعية ضد الحوثيين

سعى معسكر الشرعية اليمنية إلى حشد الجهود محلياً ودولياً ضد ميليشيا الحوثي، استناداً إلى افتراض رئيسي مفاده أن العديد من الأطراف الإقليمية والدولية وصلت إلى قناعة بأن التنظيم بات يمثل تهديداً للأمن الإقليمي ككل، وليس فقط لليمن.

وقد تجلت مظاهر هذا الحراك من معسكر الشرعية في مجموعة من المؤشرات الرئيسية، وأولها في ٢٣ يونيو ٢٠٢٥، عندما صرح شدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي، على ضرورة توحيد الصف الوطني، و«تصفير الخلافات» بين المكونات السياسية لمواجهة التحديات المتفاقمة، وثانيها تحذيرات الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في ٢٦ يونيو ٢٠٢٥ من التوجه الإيراني نحو توطين أجزاء من برنامج الصناعات العسكرية، وعلى وجه الخصوص تصنيع وتطوير الصواريخ والطائرات المسيرة، في مناطق سيطرة الحوثيين في اليمن، وتحديداً صعدة، حجة، وأرياف صنعاء، وثالثها دعوة القيادة اليمنية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، المجتمع الدولي، إلى اتخاذ مواقف أكثر صرامة إزاء التهديد المتصاعد الذي تمثّله الجماعة الحوثية المدعومة من إيران، مؤكدة أن استئناف أي عملية سياسية مرهون بزوال هذا التهديد، واستقرار الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد.

6 استمرار الانتهاكات الحقوقية لميليشيا الحوثي

شهد شهر يونيو ٢٠٢٥، مؤشرات على تنامي الانتهاكات الحقوقية التي ترتكبها ميليشيا الحوثي، وقد تجلى ذلك في مجموعة من المؤشرات الرئيسية، وأولها في ٣ يونيو ٢٠٢٥، عندما كشف تقرير حقوقي يمني أكثر من ١٥٤٠٠ انتهاك لحقوق الإنسان، ارتكبتها الجماعة الحوثية في محافظة ذمار، خلال ثماني سنوات ونصف سنة، وأصدرت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات تقريراً رصدت فيه وقوع ١٥٤١٣ انتهاكاً في محافظة ذمار خلال الفترة من مطلع يناير (كانون الثاني) عام ٢٠١٨، وحتى نهاية مايو (أيار) العام الجاري، تنوعت ما بين القتل والإصابة والاختطافات والإخفاء القسري والتعذيب وتفجير المنازل والمباني.

وثانيها في ٢٥ يونيو ٢٠٢٥، عندما شكا قضاة يمنيون خاضعون للجماعة الحوثية من الاستيلاء على أراضيهم الواقعة بمنطقة عصر في مديرية معين غرب العاصمة اليمنية المختطفة صنعاء، وذلك بالتزامن مع استمرار الجماعة في السيطرة على ما تبقى من المرتفعات الجبلية بمحيط المدينة، وبالتحديد في غربها، بغية استخدامها لأغراض عسكرية، وثالثها في ٢٦ يونيو ٢٠٢٥، حيث شن الحوثيون حملة اعتقالات طالت عشرات اليمنيين في محافظة إب الواقعة على بعد ١٩٣ كيلومتراً جنوب صنعاء، مستهدفة أعضاء في حزبي «المؤتمر الشعبي» و«التجمع اليمني للإصلاح»، ونشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، وشخصيات اجتماعية يُعتقد أن لها علاقة بمخاوف الجماعة من انتفاضة شعبية في المحافظة التي أصبحت مركزاً للمعارضة ضد نظام حكمها.

يمكن تناول أبرز الاتجاهات المعبرة عن التطورات الأمنية في اليمن، خلال شهر يونيو ٢٠٢٥، وذلك على النحو التالي:

1 استمرار العمليات الحوثية ضد إسرائيل

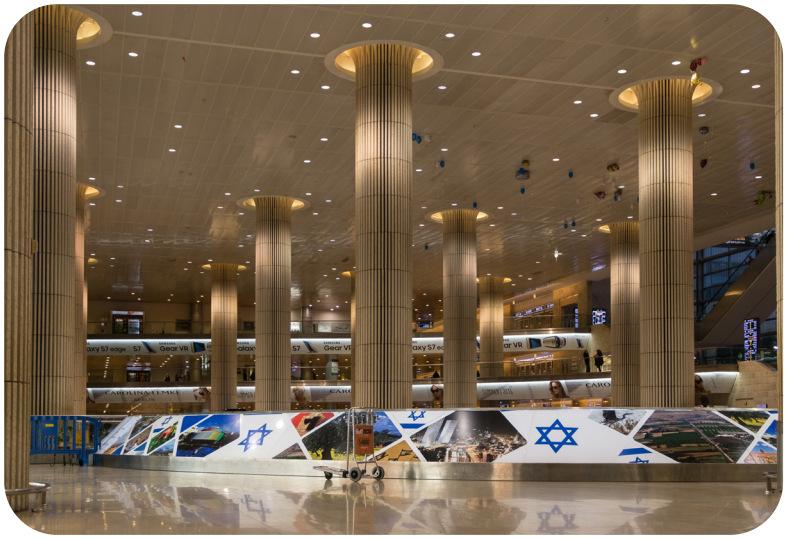

شهد شهر يونيو ٢٠٢٥، استمراراً للتصعيد العملياتي للحوثيين ضد إسرائيل، في إطار مقاربة «وحدة الساحات» التي تبناها التنظيم منذ نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى اليوم، ففي ١ يونيو ٢٠٢٥، أعلن الحوثيون عن استهداف مطار بن غوريون الإسرائيلي بصاروخ باليستي فرط صوتي، واستهداف ثلاثة أهداف حيوية للاحتلال الإسرائيلي في مناطق يافا وأسدود وأم الرشراش، وفي ٥ يونيو ٢٠٢٥ أعلن الحوثيون عن استهداف مطار بن غوريون الإسرائيلي بطائرتين مسيرتين نوع «يافا»، وفي ٦ يونيو ٢٠٢٥، أعلن التنظيم عن استهداف نفس المطار بصاروخ باليستي من طراز (فلسطين ٢)، وفي ١٠ يونيو ٢٠٢٥، أعلن الحوثيون عن تنفيذ عملية عسكرية استهدفت مطار بن غوريون في تل أبيب بصاروخين باليستيين أحدهما فرط صوتي نوع «فلسطين ٢» والآخر نوع «ذو الفقار»، وفي ٢٨ يونيو ٢٠٢٥، دوّت صفارات الإنذار في مناطق عدة في إسرائيل، جراء رصد إطلاق صاروخ من اليمن.

ويُلاحظ في إطار المعطيات السابقة مجموعة من الاعتبارات الرئيسية، أولها أن قدرة التنظيم على استهداف الداخل الإسرائيلي زادت بشكل كبير، وثانيها أن التنظيم يحافظ على نسق عملياتي منتظم وقليل التكلفة بما يضمن عدم استنزاف مخزون الأسلحة الخاصة به، خصوصاً مع التضييق على اقتصاديات التنظيم ومصادر تسليحه القادمة من إيران، وثالثها أن وتيرة العمليات الحوثية ضد إسرائيل قد انخفضت بشكل لافت عقب اندلاع التصعيد الإسرائيلي الإيراني، للأسباب السابق الإشارة إليها.

2 عملية إسرائيلية كبيرة ضد الحوثيين

في ٩ يونيو ٢٠٢٥، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي، أوامر بإخلاء ثلاثة موانئ يمنية وطالت أوامر الإخلاء الإسرائيلية موانئ رأس عيسى والحديدة والصليف التي تعرضت لضربات إسرائيلية في وقت سابق، وبالفعل في يوم ١٠ يونيو ٢٠٢٥، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي في بيان، أن سفناً حربية تابعة للبحرية الإسرائيلية ضربت، أهدافاً تابعة لجماعة الحوثيين في ميناء الحديدة في اليمن. وادعى جيش الاحتلال أن هذه الضربات نُفذت لمنع استخدام الميناء لأغراض عسكرية، زاعماً أن ميناء الحديدة يُستخدم لنقل الأسلحة.

وبتحليل المعطيات الخاصة بهذه العملية الإسرائيلية ومضمون ما ذكره الإعلام العبري، فإن وحدة «شاييطت ٣»، إحدى وحدات سلاح البحرية، شنت الهجوم بواسطة سفن عسكرية متطورة من طراز «ساعر ٦»، بالإضافة إلى سفن أخرى عملت في شمال البحر الأحمر، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها إسرائيل سلاح البحرية لمهاجمة الحوثيين، في متغير مهم يبدو أنه يرتبط بكون سلاح البحرية أسرع في المدى العملياتي من سلاح الجو الذي يحتاج إلى ثلاث ساعات للوصول إلى اليمن بالإضافة إلى وقت العودة، كذلك فإن سلاح البحرية يمكنه البقاء في البحر الأحمر لفترات طويلة في منطقة البحر الأحمر، مما يتيح استجابة مستمرة ومرونة تشغيلية.

لكن التصعيد الإسرائيلي الأهم ضد الحوثيين ارتبط بيوم ١٥ يونيو ٢٠٢٥، عندما أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية، عن محاولة إسرائيل اغتيال شخصية رفيعة المستوى تابعة لجماعة الحوثيين في اليمن، في إطار عمليات متزامنة شملت أيضاً الأراضي الإيرانية، وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن «سلاح الجو الاسرائيلي نفذ عملية عسكرية في اليمن استهدفت مسؤولاً» في جماعة الحوثي، مضيفة أنه «يتم فحص نتائج» العملية حالياً، ونقل موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي عن مسؤول إسرائيلي رفيع قوله «إن العملية استهدفت رئيس أركان قوات الحوثيين، محمد الغماري».

وحتى اللحظة لم يتم الكشف عن ماهية هذه العملية ونتائجها، إلا أن العملية في حد ذاتها تمثل تحولاً نوعياً في مسار التصعيد بين الجانبين، وذلك لجملة من الاعتبارات، أولها أن هذه العملية كانت العملية الأولى الإسرائيلية تجاه الحوثيين منذ بدء التصعيد الإسرائيلي الإيراني، وثانيها أن هذه العملية هي الأولى أيضاً على مستوى استهداف إسرائيل لقيادات حوثية بعينها، وثالثها أن العملية جاءت لتحقيق أحد الهدفين إما أن إسرائيل وصلتها معلومات استخباراتية بخصوص قيادات حوثية فأرادت عدم تضييع الفرصة، أو أن إسرائيل أرادت عبر العملية جر الحوثيين إلى التصعيد إلى جانب إيران، بما يدفع الإدارة الأمريكية نحو التدخل في التصعيد الراهن.

3 تصعيد داخلي متعدد المستويات

تبنت ميليشيا الحوثي العديد من أنماط التصعيد العملياتي داخلياً، فضلاً عن تحركات ميدانية من معسكر الشرعية، وقد تجلى ذلك في مجموعة من المؤشرات ففي مطلع يونيو ٢٠٢٥، قُتل جندي يمني وأُصيب آخر إثر قصف مدفعي شنّه (الحوثيين) على مواقع عسكرية شمالي محافظة مأرب، شمال شرقي اليمن، وثانيها ارتبط بدفع الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في مطلع يونيو ٢٠٢٥، بقوات ومعدات عسكرية كبيرة إلى عدد من المحافظات اليمنية والمناطق الساحلية شرق البلاد وجنوبها وغربها، بدعم من التحالف بقيادة السعودية، فيما يبدو أنه تحرك استهدف حماية سواحل اليمن والإشراف عليها، وإغلاق منافذ التهريب التي كانت تستخدمها جماعة الحوثيين وجماعات أخرى، وثالثها ما أفادت به وسائل إعلام يمنية في الأسبوع الأول من يونيو ٢٠٢٥، من أن طفلاً يمنياً أُصيب برصاص قناصة جماعة الحوثيين في اليمن، جنوبي محافظة تعز جنوب غربي البلاد، بالتزامن مع قصف عشوائي شنته الجماعة مستهدفة الأحياء السكنية شمالي المدينة.

وتعبر المعطيات السابقة عن تموضع اليمن في إطار حالة «اللاسلم واللاحرب»، وأن اتفاق وقف التصعيد بين معسكر الشرعية والحوثيين يظل هشاً ومعرضاً للانفجار في أي لحظة، خصوصاً في ظل حالة الحشد التي يمارسها الحوثيون، واستمرار الانتهاكات التي يمارسها التنظيم، فضلاً عن سعي معسكر الشرعية توظيف حالة النبذ الدولي للحوثي من أجل الحشد لعملية عسكرية ضد التنظيم.

4 تصعيد داخلي متعدد المستويات

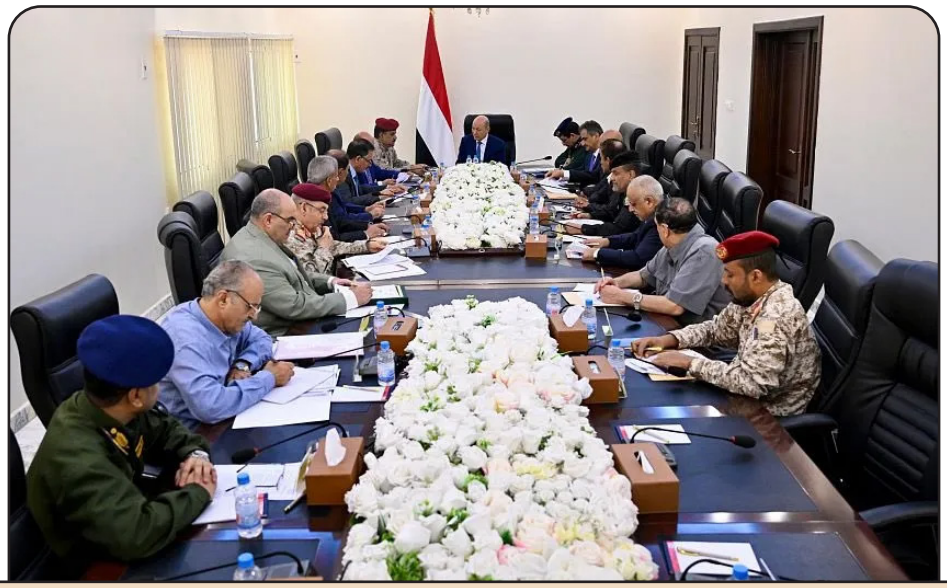

شهد شهر يونيو ٢٠٢٥، إعلان معسكر الشرعية عن عملية نوعية مهمة في إطار جهود مكافحة الإرهاب، حيث أعلنت اللجنة الأمنية اليمنية العليا في ٢٩ يونيو ٢٠٢٥ تفكيك خلايا إرهابية مرتبطة بالحوثيين وتنظيمَي «القاعدة» و«داعش» كانت مسؤولة عن عدد من الحوادث، خلال الفترة الماضية، مشددة على ضرورة الاصطفاف الوطني وحماية الجبهة الداخلية، وجاء الإعلان الأمني خلال اجتماعٍ للجنة في العاصمة المؤقتة عدن، ترأسه رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بحضور رئيس مجلس الوزراء سالم بن بريك، وأعضاء اللجنة من الوزراء والقادة العسكريين ومسؤولي الأجهزة الأمنية ومحافظيْ عدن وتعز، ونقل الإعلام الرسمي أن الاجتماع استمع إلى تقارير الأداء الأمني والعسكري وجهود تعزيز الأمن والاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن، وعدد من المحافظات، وإلى الإنجازات المحقَّقة على صعيد مكافحة الإرهاب، بما في ذلك ضبط عدد من الخلايا المرتبطة بالحوثيين، والتنظيمات الإرهابية المتخادمة معها، وإحباط مخططاتها التخريبية.

جنباً إلى جنب مع التطورات السياسية والأمنية المكثفة التي كان اليمن على موعد معها في شهر يونيو ٢٠٢٥, فقد شهدت البلاد جملة من التطورات الاقتصادية المهمة, التي تأثرت بلا شك بالتطورات سالفة الذكر وكان بعضها انعكاساً لها, ويمكن تناول ذلك, على النحو التالي:

1 استمرار معاناة السكان في مناطق سيطرة الحوثي

شهد شهر يونيو ٢٠٢٥ مؤشرات على تصاعد معاناة المواطنين اليمنيين في مناطق سيطرة الحوثي, ففي مطلع يونيو ٢٠٢٥, أشارت تقارير إلى شكوى سكان بمحافظة الحديدة من انقطاع التيار الكهربائي عن منازلهم منذ نحو ١٠ أيام, وسط موجة حر شديدة تشهدها المدينة الساحلية (غرب), وفي الأسبوع الأول من يونيو ٢٠٢٥, نفذت ميليشيا الحوثي أعمال جباية لم تستثنِ أحداً من التجار ومُلاك أسواق بيع المواشي في ثلاث محافظات يمنية خاضعة, كذلك فقد تسبب استخدام الجماعة الحوثية أوراقاً نقدية تالفة غير قابلة للتداول في صرف نصف راتب للموظفين العموميين في مناطق سيطرتها, في العجز عن شراء مستلزمات عيد الأضحى, بالتزامن مع تصنيف المركز الأميركي للعدالة حرمان اليمنيين من الرواتب بالجريمة ضد الإنسانية.

2 تصعيد اقتصادي من الحوثيين

تبنى الحوثيون خلال شهر يونيو ٢٠٢٥, مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التصعيدية, كان أبرزها قد تجلى في ٢ يونيو ٢٠٢٥, عندما أعلنت وزارتا المالية والاقتصاد في حكومة الحوثيين للقطاع الاستثماري والأسر المنتجة, عن إصدار القرار المشترك الأول للوزارتين لحماية الإنتاج المحلي في اليمن وتشجيعه, في إطار سياسة توطين الصناعات والإنتاج المعلنة من جانب حكومة صنعاء, بما يزيد من معاناة المواطنين ويؤدي إلى نقص العديد من السلع, كذلك وفي ٢٥ يونيو ٢٠٢٥, قرر البنك المركزي التابع للحوثيين في صنعاء إيقاف التعامل مع بنك الكريمي, الذي يعد أحد أهم المصارف اليمنية والأكثر انتشارًا في مختلف محافظات البلاد, في خطوة من شأنها أن تترك تداعيات واسعة, لا سيما في ظل الظروف الحرجة التي يمر بها القطاع المصرفي في اليمن.

3 تنامي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في بعض مناطق اليمن

شهد شهر يونيو ٢٠٢٥, عدداً من المؤشرات والتطورات التي عبرت عن تصاعد معاناة الشعب اليمني, ففي ٢ يونيو ٢٠٢٥ حذّر البنك الدولي من استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن مع استمرار الصراع وتفاقم التجزؤ المؤسسي وتراجع الدعم الخارجي, كذلك رصدت تقارير معاناة سكان مدينة تعز جنوب غربي اليمن من أزمة مياه غير مسبوقة, مع ارتفاع أسعار المياه الشحيحة المتوفرة إلى أرقام قياسية يصعب على الأسر توفيرها لشراء احتياجاتها من مياه الشرب ومياه الاستخدام المنزلي, إذ وصل سعر شاحنة الماء سعة ٦ آلاف لتر إلى ٧٥ ألف ريال يمني (نحو ٣٠ دولاراً أميركياً).

أيضاً وبالتزامن مع عيد الأضحى استمرت أسعار اللحوم بالتصاعد في اليمن إذ وصلت في بعض المدن مثل عدن إلى مستويات قياسية بالرغم من الأزمات المعيشية والخدمية, وانهيار القدرات الشرائية التي كانت اللحوم أبرز ضحاياها, وفي سياق متصل يشكو تجّار ومستوردون يمنيون من الرسوم الإضافية التي بدأت شركات الملاحة بفرضها على الشحنات الواردة إلى ميناء الحديدة تحت مسمّى «رسوم مخاطر» يعتبرها القطاع الخاص التجاري أنها غير قانونية ولا يجب قبولها ودفعها, وفي ٢٢ يونيو ٢٠٢٥, سجل الريال اليمني, أمس السبت, تراجعاً جديداً بلغ أدنى مستوياته في تاريخ البلاد أمام العملات الأجنبية في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً, وسط أزمة مالية حادة تتفاقم بالتزامن مع الصراعات الجيوسياسية في المنطقة.

4 تأثر اليمن بتداعيات الحرب الإسرائيلية الإيرانية

لم يكن اليمن بعيداً عن التداعيات الاقتصادية الخاصة بالحرب الإسرائيلية الإيرانية الأخيرة، ففي ١٦ يونيو ٢٠٢٥، وعلى وقع الحرب الإيرانية الإسرائيلية، وتداعياتها على أسواق الطاقة العالمية وقطاع النفط والطاقة في اليمن، أقدمت الجهات المعنية في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في عدن، على فرض تسعيرة جديدة للوقود، حيث رفعت بموجبها سعر صفيحة البنزين ٢٠ لتراً من ٣٤ ألف ريال إلى ٣٥ ألفاً و٩٠٠ ريال (حوالي ٣٠ دولاراً)، في حين وصلت صفيحة الديزل ٢٠ لتراً إلى ٣٤ ألفاً من ٣٣ ألفاً و٥٠٠ ريال، وتعد هذه التسعيرة هي الرابعة خلال هذا العام، حيث يتم فرض جرعة سعرية جديدة للوقود في عدن ومناطق إدارة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ليس مع كل حدث طارئ فقط في اليمن أو المنطقة، بل مع كل تدهور جديد في سعر صرف العملة المحلية.

5 تحركات اقتصادية جديدة لمعسكر الشرعية

تبنى معسكر الشرعية اليمنية في يونيو ٢٠٢٥, بعض التحركات التي هدفت إلى التعامل مع الوضع الاقتصادي الراهن، ففي ٢٤ يونيو ٢٠٢٥, أفادت تقارير بأن الحكومة اليمنية تتجه لفتح المجال أمام شركات الطيران الخاصة الاستثمارية في اليمن لتشغيل رحلاتهم بأسرع وقت، للتخفيف من الضغط على طلب المسافرين، خاصة المرضى والطلاب. وتعمل في عدن ثلاث شركات طيران خاصة استثمارية, (فلاي عدن - طيران حضرموت - طيران بلقيس)، إلى جانب طيران الخطوط الجوية اليمنية التي تواجه ضغوط كبيرة بعد أن فقدت نصف أسطولها من الطائرات التي دمرها قصف العدوان الإسرائيلي لمطار صنعاء في مايو/ أيار الماضي ٢٠٢٥, وفي ٣٠ يونيو ٢٠٢٥, , طالبت حكومة اليمن المعترف بها دولياً «نادي باريس» بدعم ومساعدة اليمن في توفير البيانات المطلوبة التي تمكنها من المضي نحو استكمال قاعدة البيانات للمديونية وإدخالها في نظام تحليل إدارة الديون (دمفاس).

يمكن رصد أبرز الاتجاهات المعبرة عن التفاعلات الخارجية تجاه اليمن، خلال شهر يونيو ٢٠٢٥، وذلك على النحو التالي:

1 استمرار الضغط الأمريكي على الحوثيين

تواصل الولايات المتحدة إجراءاتها الرامية إلى التضييق على الحوثيين، على المستوى المالي والعسكري، بعد وقف هجماتها ضد الجماعة، ما يعكس تركيز واشنطن على مقاربة «الضغوط القصوى»، وفي هذا السياق وفي مطلع يونيو ٢٠٢٥، جددت الولايات المتحدة، تحذيرها للسفن التجارية التي تسلّم أو تفرغ الوقود المكرر لجماعة الحوثي المصنفة جماعة إرهابية من تعريضها لـ«عقوبات قاسية». وقال بيان نشرته الخارجية الأميركية إن جماعة أنصار الله (الحوثيون) لا تزال تُصنف رسميًا منظمة إرهابية أجنبية، وإن السفن التي تسلّم أو تفرغ الوقود المكرر بعد ٤ إبريل/ نيسان ٢٠٢٥ قد تواجه عقوبات قاسية، كما يعرض ذلك السفن وأفراد طواقمها لخطر هجمات الحوثيين أو احتجاز الرهائن"، ووفق البيان.

وفي سياق متصل وفي ٢٠ يونيو ٢٠٢٥، فرضت وزارة الخزانة الأميركية، عقوبات جديدة على أربعة أفراد و١٢ كياناً وسفينتين، بتهمة التورط في شبكة تهريب دولية تُستخدم لتمويل أنشطة جماعة الحوثيين في اليمن. وقالت الوزارة، في بيان رسمي، إنّ «الكيانات والأفراد المستهدفين يمارسون أنشطة غير مشروعة تشمل تهريب النفط والسلع، وتوليد إيرادات كبيرة للمليشيا عبر السوق السوداء اليمنية، بالإضافة إلى شحنات غير قانونية تمر عبر موانئ يسيطر عليها الحوثيون، في انتهاك واضح للعقوبات الأميركية».

2 تحول اليمن إلى بيئة غير مواتية لعمل المنظمات الدولية

نددت الأمم المتحدة بالأوضاع الراهنة في اليمن، ففي ٤ يونيو ٢٠٢٥، جددت الأمم المتحدة ومنظمات دولية مطالبتها جماعة الحوثيين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن العشرات من موظفيها المحتجزين شمالي اليمن، منذ أكثر من عام، وفي الأسبوع الأول من يونيو قالت منظمات أممية عاملة في اليمن إنها تواجه صعوبات كبيرة في معالجة المدفوعات النقدية لشركائها على مستوى البلاد في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية مع تراجع مؤثر في حجم التمويلات والمساعدات الدولية المقدمة لليمن، وفي نفس الأسبوع سلّطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على التأثيرات التي خلّفها تصعيد النزاع مطلع العام الحالي على النساء والفتيات اليمنيات، ودعت المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لحمايتهن، وضمان وصولهن إلى الخدمات الحيوية، وأكدت الهيئة في تقرير حديث أن تدمير البنية التحتية الحيوية مثل ميناء الحديدة ومطار صنعاء أدى إلى تعطل حاد في سلاسل إمدادات الغذاء، وفي ١٢ يونيو ٢٠٢٥، طالب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غروندبرغ جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين لديهم من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، مشدداً على أهمية التسوية التفاوضية مسارا وحيدا لحل الأزمة اليمنية، وذلك خلال إحاطته الدورية أمام مجلس الأمن في نيويورك، وقد عبرت هذه المؤشرات إجمالاً عن التحول التدريجي لليمن إلى بيئة غير مناسبة أو مواتية لعمل المنظمات الدولية، على وقع الوضع الأمني وممارسات ميليشيا الحوثي، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه عمل هذه المنظمات في العديد من المناطق اليمنية.

3 استمرار الجدل بخصوص علاقات الصين بالحوثيين

في ٤ يونيو ٢٠٢٥, نشرت صحيفة «العربي الجديد» تقريراً اعتمد على تصريحات خاصة لمسؤولين ودبلوماسيين غربيين, أشاروا فيه إلى أن التأثير الصيني يتصاعد في الصراع في اليمن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في الفترة الأخيرة, لا سيما في ما يخص تعزيز إمكانيات وقدرات الحوثيين, وهو ما يظهر من خلال ما بات الحوثيون يمتلكونه من أسلحة متطورة في حربهم ضد الحكومة المعترف بها دولياً, وكذلك التحالف العربي الداعم للحكومة, وفي المواجهة بالفترة السابقة مع الولايات المتحدة, والتي أظهرت استخدام الحوثيين أسلحة وتقنيات وبرامج عسكرية صينية المنشأ, على عكس ما كان في السابق بالاعتماد على السلاح الروسي والإيراني. وكشفت مصادر عسكرية يمنية لـ»العربي الجديد» أن قوات موالية للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وقوات من التحالف العربي قد تمكنت في مرات عدة من مصادرة شحنات أسلحة وقطع غيار يستخدمها الحوثيون لتعزيز قدراتهم العسكرية, وبعض تلك المعدات وقطع الغيار منشأها إيران وبعضها دول شرق آسيا بما فيها الصين. وأكدت أن مئات المسيّرات الحوثية التي أسقطها الجيش اليمني والقوات المساندة له, إضافة إلى قوات التحالف, أظهرت أن الكثير من القطع والمعدات المستخدمة في صناعتها هي مستوردة إما من إيران أو من الصين, وتزايدت خلال السنوات الأخيرة القطع الصينية.

وبشكل عام لا تخرج مقاربة الصين في التعامل مع ميليشيا الحوثي عن استراتيجية بكين العامة في الشرق الأوسط, من حيث السعي لتحقيق التوازن في المنطقة واستيعاب كافة الأطراف والتعامل معهم, كذلك لا يمكن الفصل بين هذه العلاقة وبين سعي الصين لتحقيق توازن في مقارباتها بين المملكة العربية السعودية وإيران, فضلاً عن أن العلاقات مع الحوثيين تأتي أيضاً في إطار مناكفة الولايات المتحدة الأمريكية والسعي لتحقيق التوازن معها في منطقة الشرق الأوسط.

4 زخم كبير لقضية الهجرة غير الشرعية تجاه اليمن

شهدت قضية الهجرة غير الشرعية إلى اليمن زخماً كبيراً خلال يونيو ٢٠٢٥، وذلك في مستويين رئيسيين، الأول هو ما وثقته تقارير من أن سواحل اليمن استقبلت خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠٢٥، مئات المهاجرين غير الشرعيين، في وقت تمكّنت فيه السلطات من تحرير أكثر من ١٨٣ شخصاً من قبضة المهربين، وسط شكوى من عدم قدرة السلطات على إيواء هذه الأعداد أو منع تدفقهم إلى المناطق الحدودية، وأكدت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط»، أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها الجانب الحكومي لمواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين والحد من هذه الظاهرة، فإن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد في ظل المواجهة مع الحوثيين أسهمت في اتساع حركة التهريب عبر البحر والبر أيضاً، وغيّر المهربون -حسب المصادر- مواقع انطلاقهم من السواحل الصومالية إلى السواحل الشرقية لليمن بدلاً من سواحل جيبوتي التي كانت تشكّل أهم طرق التهريب إلى السواحل الغربية للبلاد.

وفي ٢٤ يونيو ٢٠٢٥ ذكرت تقارير استناداً إلى مصادر رسمية يمنية، أن مدير أمن العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، اللواء مطهر الشعيبي، ناقش خلال لقاء جمعه مع مدير مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعدن محمد رفيق نصري، أوضاع اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول القرن الأفريقي، والتحديات المترتبة على تزايد تدفقهم إلى المحافظات الجنوبية من البلاد، وعلى وجه الخصوص مدينة عدن، كما استعرض اللقاء المخاطر الأمنية والإنسانية المرتبطة بحركة النزوح والهجرة غير المنظمة، والضغوط المتزايدة التي تتحملها الأجهزة الأمنية والخدمية، نتيجة وجود أعداد كبيرة من هؤلاء اللاجئين والمهاجرين غير الموثقين، وما يشكله ذلك من تحديات على مستوى الأمن والاستقرار والخدمات.

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

مركز اليمن والخليج للدراسات (YGCS) هو مؤسسة تفكير مستقلة تأسست في العام ٢٠٢٣، بموجب ترخيص من وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل رقم (٤٥٦)، يعمل على تحليل أبعاد ومآلات تطورات المشهد اليمني والمحيط الإقليمي، وذلك لتمكين صناع القرار والمهتمين من تشكيل رؤية أشمل للأحداث والفاعلين فيها.

www.ygcs.center
info@ygcs.center